

الملتقى المغاربي حول المبادرة الاكاديمية لمكافحة الفساد

محاولات

كلية القانون في جامعه ال البيت - المملكة الأردنية الهاشمية في تدريس
مكافحه الفساد

اعداد

الدكتور فرحان نزال المساعيد- استاذ القانون الدستوري والاداري
المشارك في جامعه ال البيت

مقدمه،،،،

لاشك ان الفساد اصبح افه المجتمعات النامية، وعائقا حقيقيا من عوائق
الاصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي وله اثر كبير على التنمية بكافه محاورها،
ولذا فقد تم ايلاء هذا الموضوع اهميه كبيره من مؤسسات المجتمع المدني وشكلت
وسيلة ضغط على الحكومات في مختلف الدول كي تساهم تلك الدول في مكافحه
هذه الافه بتشكيل هيئات حكومية خاصه ومتخصصه في هذا المجال ووضع
تشريعات تتفاوت من دوله الى اخرى لمكافحة هذه الافه مع الايمان بوجود عوائق
جديه وكبيره امام بعض تلك الدول خاصه النامية منها.

ان مكافحة الفساد تحتاج الى اراده سياسيه فاعله بالنظر للنتائج الخطيرة

المرتتبة على هذه الافه مع ايمان الجميع انه : " لا اصلاح حقيقي بلا محاربه
والفساد" وبالمقابل فان الفساد هو ظل الإدارة ولا عيب في وجود الفساد في اداره ما
طالما ان هناك اليه قانونيه رادعه لمكافحة الفساد.

وتعتبر المؤسسات التعليمية في الدول مناره والمعرفة ومن المفترض ان ينتسب لها النخب في المجتمعات والتي تتسلح بسلاح الفكر والثقافة، وهي ذات تأثير كبير جدا على المجتمعات لتأثيرها على قطاعات واسعة وكبيره من المجتمعات ويقع على عاتقها دور كبير في ان تكون صمام الامان للمجتمعات الواعية من خلال نشر ثقافته مكافحه الفساد وابرار هذه الافه على انها جريمة بحق الوطن والإنسانية جمعا، واخذت كثير من المؤسسات زمام المبادرة بجهود شخصيه من بعض منتسبيها او كسياسه عامه تقرها تلك الدول.

جهود كلية القانون في جامعه ال البيت

في نشر ثقافه مكافحه الفساد.

يقضي بداية التعريف بجامعه ال البيت وبكليه القانون مع ملاحظه ان الجهود المبذولة في هذا المجال لازالت في البدايات من اجل اقرار خطط دراسية تتضمن مساقات مستقلة تتعلق بالآليات القانونية لمكافحه الفساد داخل الجامعات ويمكن تقسيم هذه الجهود الى المحاور التالية:-

المحور الاول: على مستوى اعضاء هيئه التدريس.

بداءت هذه الظاهرة تأخذ اهتمامات بعض اعضاء هيئه التدريس مع دعم الإدارة الجامعية لهذا التوجه من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي والجهات الإقليمية والدولية بجهود شخصيه واحيانا بتدخل من اداره الجامعة مع ملاحظه ان الفساد بشكل عام لا يرتبط بكليه القانون فقط وانما هو موضوع متشعب

يمكن ان يجد مكانته في مختلف التخصصات الأكاديمية في الجامعة، وتمثلت الجهود المبذولة في كليه القانون ما يلي:

أ- على الصعيد الاقليمي المشاركة في ورشه عمل المنعقدة في تونس 2016 تتعلق بمكافحه الفساد والياتة.

ب- التشبيك مع مركز الشفافية ومكافحه الفساد (مؤسسه خاصه تعني بمكافحه الفساد) وترتيب وعقد ندوات عديده في هذا المجال.

ت- التركيز على ورشات العمل التي تتعلق بدور الاكاديميون في مكافحه الفساد واطلاق روابط مشتركه بالتعاون مع كل الجامعات الأردنية وصولا الى استراتيجية اكاديمي بهذا الأمر.

ث- التشجيع على نشر ابحاث لها علاقه بالموضوع مثل حق الحصول على المعلومة.

المحور الثاني: على مستوى الخطط الدراسية والطلبة.

1- لا يوجد ماده مستقله تدرس عن الفساد بشكل عام وقامت الكلية بالتوصية حسب القنوات الرسمية الأكاديمية بالتوصية في ادراج متطلب اختياري عن الفساد الاداري.

2- على مستوى الدراسات العليا (ماجستير قانون). قمت بتخصيص المحور الخاص في ماده القانون الاداري عن الفساد بشكل عام والليات القانونية لمكافحته بشكل خاص وتم الاستعانة بنشرات ومؤلفات واستراتيجيات موضوعه بهذا المجال ومنها الدليل المعد والموزع مسبقا في ورشه عمل تونس من قبل الدكتور انور المساعدة.

3- تم توجيه طلبه الماجستير في مقرر القانون الاداري لكتابه اوراق بحثيه وحصرتها في موضوع الفساد بشكل عام واختيار محور من محاوره القانونية للكتابة فيه وقمنا بتقييم العديد من الاوراق التي تعني الفساد وانواعه واثاره والياته القانونية وهل هو محصور في القطاع العام ام في الخاص ام القطاعين معا.

4- اثار موضوع الفساد اهتمام بعض الطلبة واختاروا مواضيع لتكون عناوين رسائل جامعيه وقمت بالاشراف على بعض منها مثل " حمايه المبلغين والشهود في جرائم الفساد".

5- على مستوى البكالوريوس وضمن ماده الدستور الاردني والقانون الدستوري والقضاء الاداري والادارة المحلية والحقوق والحريات يتم التركيز على محور هام وهو الفساد التشريعي او بمعنى اخر الثغرات التشريعية واثرها على انهيار اسس الادارة الحديثة وكذلك الامر التركيز على حقوق وحريات الطلبة الأكاديمية المنهجية وغير المنهجية وبيان الاسس الدستورية التي تقسح المجال امام العامة للاشتراك في مكافحه الفساد ضمن مرجعيات دستوريه وقانونيه مثل حق تقديم العرائض في الدستور الاردني وحرية الراي والتعبير والكثير الكثير من الاطر الدستورية التي تضمن اطار قانوني للمشاركة في تجفيف منابع الفساد بشكل عام من خلال تشريعات رصينة ومنتزعة واليه واضحه تضمن معاقبه الفاسدين والابتعاد عن الثقافة العامة في حب الاتهام والتشهير والتضخيم واغتيال الشخصيات دون دليل.

الخلاصة:

نتطلع في كلية القانون في اقرار بعض المساقات المتخصصة في محور القانون الاداري عن الفساد الاداري نحو انشاء برنامج خاص للماجستير في مواد الفساد بشكل عام والاقْتداء بالنماذج المتقدمة من بعض جامعات المغرب العربي، ومحاولة تعميم الفكرة على بقية الكليات الجامعية وصولاً لتنسيق مشترك مع الجامعات الأردنية والعربية بهذا المجال.